العربية (بتحفظ). وفي الوقت الذي كان فيه الوضع تحت الاحتلال الاسرائيلي يفرز مقاومة، ويُترجم دعوات سياسية وتنظيمات، كان الوضع في ظل الحكومات العربية يفرز الأسى والشعور بالدونية وانعدام الثقة، ومن هنا كانت دعوة (فتح) لابراز الشخصية الوطنية هي الأكثر قبولاً لدى عموم الشعب الفلسطيني، بالرغم من قدم تيارات فلسطينية اخرى في مجال الدعوة اليها. وانعدام الثقة، هذا، ترجم نفسه، اولاً، بالدعوة الى «حرية العمل الفلسطيني» من حدود الدول العربية ضد اسرائيل، ثم الى حق منظمة التحرير في تنظيم الشعب الفلسطيني اينما وجد. ومع صعود موجة التسوية السياسية مع اسرائيل، رفع الفلسطينيون مطلبهم باستقلالية القرار الوطني الفلسطيني، واستجابت معظم الدول العربية للمطالب الفلسطينية تحت تأثير عدة عوامل، منها (اذا أسأنا الظن) التنصل من مسؤولياتها تجاه الفلسطينيين، ومنها (اذا أحسنا الظن) الحفاظ على شمولية طرح القضية الفلسطينية التي بدأت اسرائيل والعالم الداعم لها ينظر اليها باعتبارها، فقط، مسألة مناطق محتلة بعد ١٩٦٧. ويمكن دمج العاملين معاً لفهم الموقف العربي من مسألة «استقلالية القرار الوطني الفلسطيني». هذا في الوقت الذي مثل ذلك الانجاز لمنظمة التحرير خطوة نوعية في ابراز الشخصية الفلسطينية على طريق تحقيق الكيان. وقد التقطت اسرائيل من هذا الانجاز السياسي ما اشرنا اليه بسوء ظن، فعمدت الى اعلان حربها ضد منظمة التحرير الفلسطينية مطمئنة الى «التنصل العربي». فكانت حروب اسرائيل ضد المنظمة في لبنان التي انتهت باخراجها من بيروت اولاً بواسطة اسرائيل (حصار بيروت)، ثم من كل لبنان (حصار طرابلس) بواسطة سوريا، وكل بأسبابه الخاصة، دون أن يكون هناك اي رابط بين الحصارين، مع انهما خدما بالمحصلة هدف ابعاد منظمة التحرير عن دائرة الفعل العسكري ضد اسرائيل.

هل تستطيع منظمة التحرير ممارسة قرارها الوطني المستقل؟

لم تحدد منظمة التحرير الفلسطينية مضمون ذلك «القرار الوطني المستقل». فتحديد مضمون ذلك القرار يعني التعارض، ان لم يكن التناقض، مع الحكومات العربية في واقعها الراهن. فهو يعني حرية اتخاذ القرار، فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني، حرباً او سلاماً، في اطار الصراع مع اسرائيل. وهو يعني تأطير الشعب الفلسطيني، كأداة وكهدف للقرار اياه. وهو يعني ادارة شؤون الشعب الفلسطيني، الذي اسلفنا الحديث عن وضعه الذي وصفناه بـ «وضع تحت الاحتلال». وبالمحصلة، فان ممارسة منظمة التحرير لحقها في القرار الوطني المستقل، لا بد من ان يصطدم بالارادات العربية (كنظم)، التي تستضيف اللاجئين الفلسطينيين (طرحت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في برنامجها السياسي العام ١٩٧٤ اقامة حكم ذاتي للمخيمات الفلسطينية في الدول العربية)، كما سيصطدم ذلك، سياسياً، بالتوجهات العربية لانهاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي، حرباً او سلماً، شكلاً وهدفاً، وهذا ما حصل على ارض الواقع حتى الآن ايضاً. ولذا، اعتمدت منظمة التحرير شعار «القرار الوطني المستقل» بعموميته؛ وهذا لم يعفها، ايضاً، من مواجهة تفسيرات عربية له، من هذا القطر العربي او ذاك، تبعاً للعلاقات التي كانت تقوم بين المنظمة والقطر العربي المعني، وانطلاقاً من مصلحة القطر، توظيفاً للورقة الفلسطينية في اطار تلك المصلحة. ولم يكن امام المنظمة الا الركون للبراغماتية التكتيكية والرهان على عامل الزمن في علاقاتها مع الاقطار العربية، من جهة، والرهان على التصلب الاسرائيلي تجاه العرب من جهة ثانية، ومن هنا، يمكن القول (بتحفظ طبعاً) ان مجيء الليكود إلى الحكم في العام ١٩٧٧ كان رحمة لمنظمة التحرير، اذ ساهم في تجميد تناقض سوريا معها، الذي عاد مع احتمال عودة حزب العمل